بين المعنيين ان وصف الموضوع ان لم يكن له دخل في تحقق ضرورة النسبة صدقت المشروطة العامة بالمعنى الثاني دون الاول كقولنا بالضرورة
كل كاتب انسان ما دام كاتبا فانه حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع فان ثبوت الانسانية لذات الكاتب ضروري في جميع اوقات وجوده (في جميع اوقات وصفه)
بالكتابة لكن ليس ضروريا له بشرط وصف الكتابة فتصدق المشروطة بالمعنى الثاني دون الاول وان كان لوصف الموضوع دخل في تحقق
ضرورة النسبة فلا يخلو اما ان يكون ذلك الوصف ضروريا لذات الموضوع في وقت من الاوقات او لا يكون فان كان ضروريا في وقت
من الاوقات صدقت المشروطة بالمعنيين كقولنا بالضرورة كل منخسف مظلم ما دام منخسفا سواء اريد بشرط كونه منخسفا او بلا
اعتبار الاشتراط اما صدقها بالمعنى الاول فلان ثبوت الاظلام ضروري لذات الموضوع اي القمر بشرط وصفه وهو الانخساف
واما صدقها بالمعنى الثاني فلان ثبوت الاظلام ضروري للقمر في جميع اوقات وصفه اي الانخساف وان لم يكن وصف الموضوع ضروريا
لذات الموضوع في وقت ما صدقت المشروطة بالمعنى الاول دون الثاني كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا
فان ثبوت التحرك ضروري لذات الموضوع اي افراد الكاتب بشرط وصفه وهو الكتابة ولكن ليس ضروريا له في جميع اوقات ثبوت
ذا الوصف وهو الكتابة ليس ضروريا لذات الموضوع في وقت من الاوقات فالتحرك التابع للكتابة لا يكون ضروريا لذات
الموضوع مطلقا فتصدق المشروطة بالمعنى الاول دون الثاني افاده الخبيصي اذا علمت ذلك فاقول يحتمل كلام الناظم كلا من
المعنيين لان قوله لكن بل بوصف ذات معناه كما تقدم ما دام وصف الموضوع وهذا يحتمل ان يراد به بشرط الوصف
فتكون مشروطة بالمعنى الاول ويحتمل ان يراد به ما دام الوصف بلا اعتبار الاشتراط فتكون مشروطة بالمعنى الثاني ثم اعلم ان
ما صدق عليه الموضوع من الافراد يسمى ذات الموضوع ومفهوم الموضوع يسمى وصف الموضوع وعنوانه والوصف العنواني
قد يكون عين الذات ان كان عنوانا للنوع كقولنا كل انسان حيوان فان مفهوم الانسان عين ماهية افراده وقد يكون
جزءا له ان كان عنوانا للجنس او الفصل كقولنا كل ~~ناطق~~ حيوان حساس فان مفهوم الحيوانية جزء ماهية افراده وقد
يكون خارجا عنه ان كان عنوانا للخاصة او العرض العام كقولنا كل ضاحك او كل ماش حيوان فان مفهوم الضاحك و
الماشي خارج عن ذات الموضوع وبما ذكرنا يحصل الفرق البين بين الوصف والذات فليتامل افاده الخبيصي وقد اشار الى الثالث
بقوله **ان زدت لا دائما في الحد** اي تعريف المشروطة العامة **فهي اذن مشروطة خاصة** بتخفيف الصاد للوزن **فاحذ**
من الجدل اي المجادلة في الصواب اي فهي التي حكم فيها بضرورة النسبة ما دام وصف الموضوع لا دائما بحسب الذات مثالها
موجبة بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا لا دائما اي لا مدة دوام ذات الموضوع وسالبة لا شيء من الكاتب بساكن
الاصابع ما دام كاتبا لا دائما بالضرورة وهي ان كانت موجبة مركبة من مشروطة عامة موجبة ومطلقة عامة سالبة هي مفهوم
اللادوام لان ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن دائما كان السلب متحققا في الجملة وهو معنى المطلقة العامة السالبة كقولنا لا
شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق اي بالفعل وان كانت سالبة فمن مشروطة عامة سالبة وموجبة مطلقة عامة
هي مفهوم اللادوام لان سلب المحمول عن الموضوع اذا لم يكن دائما كان الايجاب متحققا في الجملة وهو معنى الموجبة المطلقة العامة كقولنا
كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل ومن هنا يتبين ان الاعتبار في ايجاب القضية المركبة وسلبها بايجاب جزئها الاول وسلبه
فان كان موجبا كانت القضية موجبة وان كان سالبا كانت سالبة وان الجزء الثاني مخالف للجزء الاول في الكيف اي
الايجاب والسلب موافق في الكم اي الكلية والجزئية وسميت مشروطة لما مر وخاصة لانها اخص من المشروطة العامة
والى الرابع بقوله **وسم** مفعوله الثاني **وقتية** بمعنى غير مطلقة ويقال لها خاصة ومفعوله الاول **ما** اي القضية ذات حكم
بالضرورة وفي وقت بعينه اي معين **وفيها** متعلقات بقوله **الحكم** بمعنى المحكوم **ويا املي** جملة معترضة اي يا محل للبيت
والامل الرجا يقال امل خيره يامل بالضم املا بفتحتين كما في المختار **لا دائما** اي فهي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين لا دائما
اي بحسب الذات ومثالها موجبة وسالبة واضح مما تقدم وتركيبها ان كانت سالبة من وقتية مطلقة سالبة ومطلقة عامة
موجبة هي مفهوم اللادوام وان كانت موجبة من وقتية مطلقة موجبة وسالبة مطلقة عامة هي مفهوم اللادوام وسميت
وقتية لتقييد ضرورة نسبتها بالوقت وغير مطلقة لانها لم تطلق عن قيد اللادوام **تنبيه** وقع في كلام الناظم التضمين في
سبعة ابيات منها هذا البيت وهو جائز للمولدين والى الخامس بقوله **ثم ان تنف التعيين** الواقع في تعريف الوقتية الخاصة
سم بكسر السين وسكون الميم اي سم ما ذكر قضية **منتشرة** بسكون الشين للوزن يعني غير مطلقة ويقال لها خاصة فنقول في تعريفها
هي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت غير معين لا دائما اي بحسب الذات ومثالها موجبة وسالبة ظاهر مما ذكرنا وتركيبها ان كانت
موجبة من منتشرة مطلقة موجبة ومطلقة عامة سالبة هي مفهوم اللادوام وان كانت سالبة من منتشرة مطلقة سالبة ومطلقة
عامة موجبة هي مفهوم اللادوام ووجه تسميتها منتشرة وغير مطلقة واضح مما ذكرنا قبل **وانتهت ذي الخمس** المندرجة تحت الضرورة
تنبيهات الاول في بيان نقيض كل قضية من القضايا السبع على ما ذكره السعد واعلم اولا ان التناقض بمعناه
اختلاف قضيتين بحيث يلزم لذاته صدق واحدة منهما وكذب الاخرى اي اختلافهما في الكيف اي الايجاب والسلب وفي الكم
اي الكلية والجزئية وفي الجهة اي الضرورة والامكان وغيرهما من الجهات ولا بد في تحقق التناقض من الاتحاد في الوحدات
الثمانية لكن المعتبر منها عند المحققين وحدة النسبة الحكمية حتى يرد الايجاب والسلب على شيء واحد فان وحدتها تستلزم

الوحدات

الوحدات الثمانية وعدم وحدة شيء من الوحدات تستلزم اختلاف النسبة   **الضرورية المطلقة** نحو كل انسان حيوان بالضرورة ولا
شيء من الانسان بحجر بالضرورة   **الممكنة العامة** نحو ليس كل انسان حيوانا بالامكان العام وبعض الانسان حجر بالامكان العام
المشروطة العامة   **الحينية الممكنة** فنقيض كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا في الايجاب بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع حين
هو كاتب بالامكان العام ونقيض لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا في السلب بعض الكاتب ساكن الاصابع
بالامكان العام حين هو كاتب   **الوقتية المطلقة**   **الممكنة الوقتية**   **المنتشرة المطلقة**   **الممكنة الدائمة** وهاتان هما اللتان
زادهما السعد كما تقدم ثم ما بقي من هذا القسم مركب كما مر ونقيضه منفصلة مانعة خلو مركبة من نقيض البسيطتين اللتين تركبت تلك
القضية منهما   **المشروطة الخاصة** مانعة خلو مركبة من ممكنة حينية ودائمة مطلقة
وقتية ودائمة مطلقة   **الوقتية الخاصة** مانعة خلو مركبة من ممكنة
المنتشرة مانعة خلو مركبة من ممكنة دائمة ودائمة مطلقة فيكون طريق اخذ نقيض المركبة ان تحلل الى الجزئين
ويؤخذ لكل جزء نقيضه ويركب من نقيضي الجزئين منفصلة مانعة خلو ومن احاط بحقائق المركبات ونقايض البسائط لم يخف عليه
تفصيل ذلك لكن لا باس بمثال يزيد الشيء وضوحا كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما فهذه القضية وجودية لا دائمة
مركبة من مطلقتين عامتين اولاهما موجبة والاخرى سالبة وهما كليتان فنقيض اولاهما سالبة جزئية دائمة وهو ليس بعض
الانسان بضاحك دائما ونقيض الاخرى موجبة كذلك وهو بعض الانسان ضاحك دائما فتاخذ هذين النقيضين وتركب منهما
منفصلة مانعة خلو كما سبق هي نقيض الوجودية اللادائمة والمنفصلة كاذبة لكذب احد جزئيها فيكون الاصل صادقا وعلى
هذا القياس في سائر المركبات واعلم ان كل مركبة لا تصدق الا بصدق الموجهتين اللتين تركبت منهما معا لانها قد حكمت بهما معا وتكذب
تلك المركبة بكذبهما معا وكذب باحدهما وحدها كما تكذب باحد جزئي المركبة وجب صدق نقيضه وتسميتهم لهذه المانعة خلو نقيضا للمركبة تسامح
والا فهي في الحقيقة مساوية لنقيضها لا عينه لان نقيضها الحقيقي انما هو حملية تخالفها في الكيف والكم ومانعة الخلو هذه منفصلة موجبة
كلية ابدا وان كانت المركبة حملية التي هي نقيضها موجبة كلية مثلها والنقيض الحقيقي لا يكون موافقا لنقيضه في الكيف والكم لكن لما اقتسمت
مانعة الخلو هذه الصدق والكذب مع الموجهة المركبة كما يقتسمه النقيضان سواء بسواء اطلقوا عليها اسم النقيض ثم ما ذكر من ان النقيض
للمركبة مانعة خلو ظاهر بالنسبة للكلية واما الجزئية فلا يكفي في نقيضها ما ذكر بل لا بد من زيادة فيه في الجزئية الثابتة عند التحليل الى القضيتين
قبل اخذ النقيض فيضيف موضوعها بحكم المحمول من الجزئية الموافقة من ثبوت او نفي ويؤخذ نقيض الجزئيتين على ما في المخالفة منهما من العقد المذكور
لجواز كذب الجزئية ومانعة الخلو معا ولنمثل ذلك بمثال ليقاس عليه سائر القضايا فنقول اذا اردت نقيض بعض الحيوان انسان لا دائما
فهذه قضية كاذبة فلو اخذت نقيضها كما تقدم من غير تقييد بما ذكرناه لاكذب فقلت دائما اما لا شيء من الحيوان بانسان دائما واما كل حيوان انسان
دائما كان كاذبا مع ان النقيضين لا يكذبان معا فلا بد ان تحللها اي الجزئية الى بعض الحيوان انسان بالاطلاق وليس بعض الحيوان الذي هو انسان
بانسان بالاطلاق ثم تركب من نقيضيها مانعة خلو هكذا دائما اما لا شيء من الحيوان بانسان دائما واما كل الحيوان الذي هو انسان انسان دائما
وانما كانت القضية الاصلية كاذبة وما انحلت اليه مع علم ذلك كقيد صادقا لان كذبها جاء من جهة ان نفي محمولها انصب على ما ثبت
في صدرها لان ذلك البعض المعين وحين انحلت الى قضيتين صار كل منها قضية مستقلة لا ارتباط لاحداهما بالاخرى فجاز كون البعض في
الثانية غير البعض الذي في الاولى وهذا الطريق الذي مهدنا عليه في الجزئية لابن واصل وهو اسهل الطرق الثلاث المذكورة في
المطولات لانه حلل الجزئية المركبة الى ما يساويها في المعنى واخذ النقيض على مقتضى ذلك كما في المركبة الكلية سواء بسواء
الثاني في بيان عكس كل قضية من هذه السبعة وليعلم اولا ان العكس قسمان مستو وعكس نقيض فالاول تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق
والكيف على وجه اللزوم والمراد بالتبديل جعل الموضوع محمولا بحيث لا يراد منه الا الوصف والمقدم تاليا والمحمول موضوعا بحيث لا يراد منه الا
الذات والتالي مقدما والثاني تبديل نقيضي الطرفين بان يجعل نقيض الجزء الاول ثانيا ونقيض الجزء الثاني اولا مع بقاء الصدق
والكيف على ما اختاره المتقدمون او جعل نقيض الجزء الثاني اولا وعين الاول ثانيا مع مخالفة الكيف وبقاء التصديق على ما اختاره
المتاخرون وانه لما كان يبين ببرهان الخلف وبرهان العكس وبرهان الافتراض اردت ذكرها لتتميم الفائدة فقلت للقوم في
بيان عكوس القضايا ثلاث طرق الاول برهان الخلف وهو ضم نقيض العكس الى الاصل لينتج محالا وهو لا اخلل الا من نقيض المطلوب
فالمطلوب حق قال السعد سمي بالخلف لانه يؤدي الى المحال على تقدير عدم حقيقة المطلوب وقيل لانه ياتي المطلوب من خلفه اي من ورائه
الذي هو نقيضه ولما كان القياس منحصرا في الاقتراني والاستثنائي باقسامهما وجب رد القياس وتحليله الى ذلك وقد وقع فيه اختلاف
عظيم والذي استقر عليه راي الشيخ انه مركب من قياسين احدهما اقتراني والاخر استثنائي اما الاقتراني فمركب من متصلتين احداهما الملازمة
بين المطلوب الموضوع على انه ليس بحق وبين نقيض المطلوب وهذه الملازمة بينة بنفسها والاخرى بين نقيض المطلوب على انه حق
وبينما هو محال وهذه الملازمة ربما تحتاج الى البيان فهذا الاقتراني ينتج متصلة مركبة من المطلوب على انه ليس بحق ومن الامر المحال
واما الاستثنائي فمركب من متصلة لزومية هي نتيجة ذلك الاقتراني ومن استثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم فيلزم تحقق المطلوب
فيتحصل لو لم يتحقق المطلوب لتحقق نقيضه ولو تحقق نقيضه لتحقق محال لكن المحال ليس بمتحقق فنقيض المطلوب ليس بمتحقق فالمطلوب
متحقق والثاني برهان الافتراض وهو فرض ذات الموضوع شيئا معينا وحمل وصفي الموضوع والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس وهو لا
يجري الا في الموجبات والسوالب المركبة لوجود الموضوع فيها بخلاف الخلف فانه يعم الجميع والثالث برهان العكس وهو ان يعكس نقيض العكس
ليحصل ما ينافي الاصل وسياتي بيان ذلك ثم العكس بحسب الكم مبسوط في المطولات واما بحسب الجهة فعكس الضرورية المطلقة حينية
مطلقة لانه اذا صدق كل انسان حيوان بالضرورة صدق بعض الحيوان انسان حين هو حيوان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان